الملتقى الدولي المشترك مع جامعة الزيتونة بعنوان "الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري في ميزان النقد العلمي" أيام 25 و26 و27 نوفمبر

نقد المحدثين المعاصرين لأحاديث صحيح البخاري– دراسة تحليلية نقدية –

الشيخ محمد زاهد الكوثري نموذجا

أد. بوبكر كافي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر

Kafibaker6@gmail.com

Contemporary Hadith Scholars' Criticism of Sahih al-Bukhari: An Analytical Study with Special Reference to Muhammad Zahid al-Kawthari.

ملخص البحث:

يستهدف هذا البحث معالجة ظاهرة غريبة في هذا العصر، وهي التوسع في نقد أحاديث الصحيحين، سندا ومتنا، مما لم يسبق الأئمة النقاد إلى نقده. متوسلين بالقواعد الحديثية التي أسسها النقاد، وبنوا عليها عملهم ونقدهم، ولكن بطريقة سطحية، مما أنتج هذه المخالفات، التي كان الدافع لها المنهج العقدي أو المذهب الفقهي أو مستجدات الواقع، وضغوطاته، وقد تناول البحث عرضا موجزا لجذور هذه الظاهرة في العصر الحديث، وأبرز أعلامها، ثم تتناول الشيخ محمد زاهد الكوثري كنموذج للدراسة، لشهرته في علم الحديث وتمكنه منه، ثم لكثرة نقده لأحاديث الصحيحين لدوافع عقدية تمثلت في الانتصار لمقررات المدرسة الماتريدية، والمذهب الحنفي الذي كان يتبعه، ويتعصب له، وذلك من خلال دراسة نماذج من أحاديث البخاري التي انتقدها الشيخ محمد زاهد الكوثري في مجال العقيدة، وأخرى في مجال الفقه.

Abstract:

This study addresses a distinctive phenomenon in the modern era: the growing trend of subjecting the traditions of the two Sahihs—particularly Sahih al-Bukhari—to criticism in both their chains of transmission and textual content, in ways not pursued by the early hadith authorities. Such critiques often invoke the methodological principles established by classical critics, yet in a superficial and inconsistent manner, leading to methodological irregularities. The underlying motives behind this practice are usually theological commitments, juristic affiliations, or pressures stemming from contemporary intellectual and social contexts.

The research first outlines the historical roots of this phenomenon in the modern period and identifies its key figures. It then focuses on Shaykh Muhammad Zahid al-Kawthari as a case study, owing to his scholarly prominence in hadith studies and his frequent criticism of the Sahihayn. His critiques—especially of Sahih al-Bukhari—were largely shaped by theological motives, namely his defense of the Maturidi creed and his staunch adherence to the Hanafi school. The study examines selected examples of hadiths from Sahih al-Bukhari criticized by al-Kawthari in matters of both creed and jurisprudence.

الكلمات المفتاحية: النقد الحديثي، صحيح البخاري، المحدثون المعاصرون، محمد زاهد الكوثري.

Keywords: Hadith criticism, Sahih al-Bukhari, contemporary scholars, Muhammad Zahid al-Kawthari.

لقد اتفقت كلمة المحدثين جيلا بعد جيل على صحة الصحيحين، وتلقيهما بالقبول، ماعدا أحرف يسيرة وقع فيها النزاع، واختلفت فيها أنظار الأئمة النقاد، وكتب في ذلك الأئمة منتقدين لبعض أحاديث الصحيحين، أو مدافعين عما انتقد، بمنهج علمي نقدي أصيل، مما حفظ مكانة الكتابين ومنزلتها العلمية والنقدية.

وفي هذا العصر كثرت دعاوى نقد الصحيحين، وخاصة صحيح البخاري باعتباره أجل كتب السنة وأصحها وأدقها، وممن تبنى هذا الرأي تنظيرا وممارسة فريق من المحدثين المعاصرين، فانتقدوا جملة من أحاديث الصحيحين، وشمل هذا النقد صحيح الإمام البخاري، في أسانيده وبعض متونه، فأردت من خلال هذا الورقة دراسة هذه الظاهرة وبيان أسبابها ونتائجها، للإسهام به في المؤتمر الدولي "الجامع الصحيح المسند للإمام البخاري في ميزان النقد العلمي" المنظم من طرف جامعة الزيتونة بالتعاون مع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة – الجزائر.

ونظرا لاتساع الموضوع، وتعدد الأعلام المعاصرين الذين كانت لهم نقدات لأحاديث في صحيح البخاري أردت حصر هذه الدراسة في شخصية لها وزنها العلمي الحديثي، ولها أثرها البارز في العصر الحديث، وإسهام كبير في علم الحديث وخدمة السنة النبوية المشرفة، هو الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثري-رحمه الله-

وإشكالية هذا البحث تكمن في الإجابة على تساؤل جوهري هو: ما مدى أصالة النقد الحديثي الذي قام به الشيخ محمد زاهد الكوثري لما انتقده من أحاديث صحيح البخاري؟ وما قيمة هذا النقد في الميزان العلمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل سأقوم بدراسة نماذج من الأحاديث التي انتقدها الشيخ في صحيح البخاري دراسة تحليلية، ثم عرضها على ميزان النقد العلمي عند أئمة الصنعة، مع محاولة معرفة دوافع الشيخ ومبرراته العلمية وأسسه في عمله.

هدا ولم نجد بحثا علميا تناول بالدراسة جميع الأحاديث التي نقدها الشيخ محمد زاهد الكوثري في الصحيحين جملة، أو في صحيح البخاري بصورة خاصة، وإنما إشارات متناثرة وأمثلة قليلة في بعض دراسات المعاصرين، لذا كان بحث هذا الموضوع مهما وملحا.

وسينتظم هذا البحث في مقدمة تتضمن إشكالية البحث ومحاوره وخطته ومنهجه ... وأربعة مطالب، موزعة كالآتي:

المطلب الأول: نقد الصحيح في العصر الحديث جذوره وأشهر أعلامه.

المطلب الثاني: ترجمة موجزة للشيخ الكوثري، وذكر بعض شيوخه في الحديث ومؤلفاته الحديثية.

المطلب الثالث: نماذج لأحاديث العقيدة في صحيح البخاري التي نقدها الكوثري.

المطلب الرابع: نماذج لأحاديث الفقه في صحيح البخاري التي نقدها الكوثري.

ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: نقد الصحيح في العصر الحديث جذوره وأشهر أعلامه في العصر الحديث.

عرف العالم الإسلامي نهضة علمية وإصلاحية واسعة النطاق، ومتنوعة المجالات، وقد كان المرجع الأساس فيها هو الرجوع إلى المصدرين الأولين للإسلام الكتاب والسنة، بتجديد فهمهما، ومنهج التعامل معهما، وتنقية التراث الإسلامي مما علق به من أخطاء الفهم وشطط الاجتهاد، في محاولة جادة لمواكبة الواقع المعيش، ومعالجة مشكلاته، ومواجهة تحدياته، وكان نتيجة ذلك النظر في بعض الأحاديث النبوية الصحيحة مما أسيء فهمها، أو تضمنت إشكالات كانت –في نظر هؤلاء– سببا للطعن في الإسلام أو إساءة فهمه في بعض جوانبه، ففي هذه المرحلةِ الحسَّاسةِ بالذَّات مِن تاريخ هذا الصِّراعِ الحضاريِّ، بَدَأت تَتَكاملُ مَلامحُ مدرسةِ التَّجديدِ الدِّيني شيئًا فشيئًا، بعد أن رسمَ تشكُّلاتِها الأولى جمالُ الدِّين الأفغاني (ت 1315 هـ) على أساسٍ قد سُبق إليه مِن أربابِ المقالاتِ العقلانيَّةِ القديمةِ؛ ثمَّ أحكمَ صبغها بما يَتوافق والرُّوحَ العصريَّة الجديدةَ مَن جاء بعده مِن تلاميذِه بمِصر، أخصُّ بالذِّكرِ منهم مُريدَه محمَّد عبده (1323 هـ)، حيث سَنُّوا لمدرستِهم دستورًا مُستحدَثًا أُعطِي فيه سلاحُ العقلِ أكثرَ مِن حدِّه.

فلقد أعلنَها محمَّد عبدُه صُراحًا مِن غير مواربةٍ بما كان يُشنِّعُ به أهلُ العلم قديمًا على أهل الكلامِ، من أنَّه :"إذا تَعارَضَ العقلُ والنَّقلُ، أُخِذَ بما دَلَّ عليه العَقل"[1]

؛ وبهذا أجهزوا على عدد غير قليل من النُّصوص الحديثيَّة، وضيَّقوا مِن حَيِّز الغَيْبيَّاتِ في أبوابِ الاعتقاد، وأنكروا ما تتَابع المسلمون على تصديقِه مِن جليلِ المعجِزات [2].

[1] عبده محمد، **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية**، دار المنار، ط7، 1368هـ، ص54- 59.

[2] زريوح محمد، **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط1، 2020م، ص348.

وتماشيًا منهم مع هذه القناعة المجافية للتَّسليم الشَّرعي، ارتكبوا كلَّ عَسِرٍ لنفْيِ الآياتِ والبراهينِ الحِسِّية، ولَيِّ أعناقِ النُّصوص الَّتي تُثْبِتها؛ يظهر هذا أيضًا فيما اجتَرَحه (محمد عبده) عند تناولِه للآياتِ الدالَّة على المعجزات في تفسيره لبعضِ آيِ القرآن[3].

وعلى نفس نهجه أعطَى كثيرٌ مِن أتباعِه لعقولهم حُريَّةً واسعةً أقربَ إلى التَّفلُّت، فتَأوَّلوا بعضَ الحقائق الشَّرعيَّة الَّتي جاءت بها نصوص الوَحيِ، عدولًا بها عن الحقيقةِ إلى المِجازِ أو التَّمثيلِ؛ وليس هناك ما يَدعو حقيقةً إلى هذا الموقف المتكلَّف من نصوص الشَّرع إلَّا مُجرَّد الاستبعادِ والاستغراب.

ثم انتشر هذا الاتجاه، وتوسع على يد تلاميذ الشيخ محمد عبده وأتباع مدرسته في المشرق والمغرب، ولم يعد مقتصرا على هذه المدرسة فحسب، بل تبناه علماء ومحدثون آخرون لا ينتمون لهذا الاتجاه.

يعد السيد محمد رشيد رضا (1354 هـ) من أبرز تلامذة الشيخ محمد عبده الذين كان لهم اشتغال واضح بعلم الحديث وعناية كبيرة به، وقد كانت له وقفات ونقدات لبعض أحاديث صحيح البخاري، شملت جوانب متعددة، أمَّا الأحاديثُ الَّتي رَدَّها بالتَّفصيلِ وهي في أحدِ الصَّحيحين فقد أحصاها أحد الباحثين فبلغت 13 حديثا[4]، وهي:

1- حديث "إذا سَقَط الذُّباب في إناءِ أحدِكم".

2- حديث تميم الدَّاري في الجسَّاسة.

3- حديث شقِّ صدره صلى الله عليه وسلم في الصِّغر.

4- أحاديث الإسراء والمعراج.

5- أحاديث خروج الدَّجال.

6- حديث انشقاق القمر للنَّبي صلى الله عليه وسلم.

7- حديث سجود الشَّمس تحت العرش.

8- حديث سحرُ اليهوديِّ للنَّبي صلى الله عليه وسلم.

---

[3] انظر مثلا: محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990م، 1/ 347، 211/3.

[4] ينظر: زريوح محمد، **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، 1/378-380.

9- نزول عيسى عليه السلام آخرَ الزَّمان.

10- حديث: "اكفتوا صبيانكم عند المساء فإنَّ للجنِّ انتشارًا وخطفةً".

11- حديث: "ما بين النفختين أربعون ... ثمَّ ينزل الله من السَّماء ماءً فينبتون كما ينبت البقل".

12- حديث وخزِ الشَّيطان للمَولود.

نعم؛ هذه الشُّذوذات الَّتي زَلَّ فيها قَلَمُ رشيدٍ كانت تَكِئَةً لِطائفةٍ مِن أذنابِ المستشرقين في عُدوانِهم على السُّنةِ بعامَّة، وأخبارِ الصَّحيحين بخاصَّة، تَلقَّفوها عنه مُستَندًا يُبيحون به عَبَثهم في الكِتابين، يَتقدَّمهم في ذلك أبو ريَّة في كتابِه "أضواء على السُّنة المحمَّدية"، ما دَفَع أحمد شاكر (ت 1377 هـ) إلى أنْ يستنكر هذا الخلل الكبير على شيخِه رشيدٍ بقوله:

"لم نرَ فيمَن تَقدَّمنا مِن أهل العلم، مَن اجترأ على ادِّعاءِ أنَّ في الصَّحيحين أحاديث مَوضوعة، فضلًا عن الإيهامِ والتَّشنيعِ الَّذي يَطويه كلامُه، فيُوهم الأغرارَ أنَّ أكثرَ ما في السُّنةِ مَوضوع! .. وهذا ممَّا أخطأَ فيه كثيرٌ مِن النَّاس، ومنهم أستاذُنا محمَّد رشيد رضا رحمه الله على عِلمِه وفقهِه، ولم يَستطع قطُّ أن يُقيم حُجَّته على ما يَرى، وأفلَتَت منه كلماتٌ يَسمو على علمِه أن يَقَع فيها"[5].

وبيَّن سبب وقوع الشيخ رشيد رضا في هذه الأخطاء، فقال: "ولكنَّه كان مُتأثرًا أشدَّ الأثرِ بجمالِ الدِّين الأفغاني ومحمَّد عبدُه، وهما لا يَعرفان في الحديثِ شيئًا، بل كان هو بعد ذلك أعلمَ منهما، وأعلى قَدَمًا، وأثبتَ رأيًا، لولا الأثرُ الباقي دخيلةَ نفسِه"[6].

وبهذا فَتَح رشيد رضا -مِن غيرِ قصدٍ- بابًا كان مَهيبًا على أهل النَّقدِ مِن مُستَحقِّيه أن يَلِجوه، حتَّى جَعَله كَلأً مُستبَاحًا لكلِّ صغيرٍ في هذا العلمِ يلَغ في الصَّحيحين كأحمد أمين وفريد وجدي، وتَبِعهما في ذلك آخرون، اعتمَدوا جميعُهم على عَثراتٍ رشيدٍ في هذا البابِ الدَّقيق مِن العلومِ النَّقليَّة[7].

---

[5] أحمد بن حنبل، **المسند**، تخريج أحمد شاكر، دار الحديث، مصر، ط 1، 1995م، الحاشية، 6/ 555.

[6] المصدر نفسه.

[7] زريوح محمد، **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، ص 384-385.

فرشيد رضا تعامل مع بعض أحاديث صحيح البخاري بمنهج عقلاني إصلاحي، فإما أوّلها أو ردّها صراحة، خاصة ما تعلق بالخوارق والمعجزات أو ما خالف العلوم الحديثة.

ولم يقتصر الأمر على الشيخ رشيد رضا فحسب، بل نجد علماء كثيرين خاصة ممن تبنى الإصلاح والتجديد ينتقدون أحاديث في صحيح البخاري، كمصطفى المراغي في تفسيره، والقاسمي أيضا في تفسيره محاسن التأويل، والعلامة الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، وغيرهم، بل شمل النقد علماء آخرين ومحدثين لا ينتمون لمدرسة الشيخ محمد عبده، ولا يسيرون على منهجه، كالشيخ أحمد الغماري، وأخيه عبد الله الغماري، والشيخ محمد زاهد الكوثري، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهم، مما يعد بحق ظاهرة غريبة تستحق البحث والدراسة. وتقصّي آثار هؤلاء جميعا لا يمكن في هذه العجالة. ويحتاج إلى بحوث موسعة ومستقصية، فنكتفي بما ذكرنا، ولنصرف القول لما قصدنا من بيان نقد الشيخ محمد زاهد الكوثري لبعض أحاديث الصحيح، وما هي خلفياته في نقده، وقيمته، وآثاره.

المطلب الثاني: ترجمة موجزة للشيخ الكوثري، وذكر بعض شيوخه في الحديث ومؤلفاته الحديثية[8].

هو محمد زاهد بن حسن الحلمي الكوثري نسبة إلى قرية الكوثري بضفة نهر"شيز" من بلاد القوقاز، وقيل إنه نسبة إلى أحد أجداده، ينحدر من أصل جركسي سكن أجداده الضفة اليسرى من نهر القوقاز.

ولد بقرية حاج حسن قريسي القريبة من دوزجه بنحو ثلاثة أميال شرق الأستانة، وكان ذلك يوم الثلاثاء 27 أو 28 من شوال 1296هـ الموافق لسنة 1878م.

تلقى عن والده المبادئ الأولى للعلوم الإسلامية، وفي ذلك يقول: "تلقيت عن والدي علوم الفقه والحديث وغيرها لأنه كان متفرغا لتدريس هذه العلوم"، وأجازه بمروياته عامة ومنها دعاء الفرج المبارك بقول رواته "كتبته وها هو في جيبي"[9].

---

[8] انظر: خيري أحمد، **مقالات الكوثري**، المكتبة الأزهرية للتراث، ص 429و 466-468. جيدل عمار، **شيخ علماء الإسلام محمد زاهد الكوثري عصره وآراؤه –دراسة تحليلية لمؤلفاته وآرائه الإصلاحية–** (دكتوراه، جامعة الجزائر)، ص 66-72. الكوثري، **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، اعتناء أبو غدة عبد الفتاح، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، 1993م.

[9] انظر في ترجمة والده: الكوثري، **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، ص 75-87.

وتلقى العلم بعدها على علماء بلدته "دوزجه"، فتتلمذ فيها على ناظم الدوزجوي، فأخذ عنه الصرف والنحو والتاريخ والرياضيات واللغة الفارسية وتقويم البلدان وبعض العلوم الشرعية والأربعين العجلونية.

نزل بعدها في الأستانة سنة 1311هـ/1893م، واستقر بها في مدرسة الحديث التي أنشأها قاضي العسكر حسن أفندي عام 1044هـ، ثم انتقل إلى جامع الفاتح طالبا للعلم على الشيخ إبراهيم حقي الأكيني ثم علي زين العابدين الألصوني، والشيخ حسن القسطموني، كما سمع بعدها من يوسف ضياء الدين التكوشي، وشيخ المشايخ الشيخ أحمد شاكر الكبير، ومحمد أسعد ده ... فأخذ عنهم الصرف والبلاغة والأدب والفقه والأصول والتوحيد والمصطلح والتفسير والحديث والمنطق وآداب المناظرة والحكمة لتمتحنه بعدها لجنة يرأسها أحمد عاصم الكملنجاوي وبعضوية محمد أسعد بن النعمان الأخسخوي ومصطفى بن عظم الداغستاني وإسماعيل زهدي الطوسوي.

وكان الكوثري محبا للحديث وعلومه مواظبا على تحصيله وسماعه واستجازة الشيوخ والأقران، وقد أفرد لبيان شيوخه ومسموعاته وإجازاته في علم الحديث كتابا مستقلا على عادة علماء الحديث من جمع مروياتهم في كتب خاصة تعرف بالفهارس أو الأثبات أو البرامج أو المشيخات، وقد سماه بـ: "التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز"[10]. ذكر فيه شيوخه الذين سمع منهم الحديث وأجازوه فيه.

فقد سمع من أحمد بن مصطفى العمري حديث الرحمة المسلسل بالأولية وقد أجازه بمروياته بإجازة مخطوطة في عشرين ورقة. وأخذ سماعا عن العلامة المحدث الكتاني الشمائل للترمذي من لفظه في الجامع الأموي. وأجازه محمد بن سالم النجدي الشافعي بمروياته. وسمع من السيد أحمد بن رافع الطهطاوي بعض المؤلفات وأجازه في عامة مؤلفاته. كما تلقى من الشيخ العلامة يوسف الدجوي[11] موطأ مالك بن أنس من رواية يحيى بن يحيى الليثي قراءة

---

[10] هذا النَبَث ألفه الشيخ سنة 1360 هـ، وطبع في تلك السنة في مطبعة الأنوار بالقاهرة في 47 صفحة، وطبع منه ثلاثمئة نسخة فقط ليقدمه لمستجزيه مطبوعا، وقد نفدت نسخه في حياته، وبعد أكثر من خمسين سنة من طباعته أعاد طبعه والاعتناء به تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبع في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة 1413 هـ الموافق لـ 1993م، طبعة دقيقة متقنة مخدومة في 160صفحة. انظر: الكوثري، **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، تقدمة الشيخ أبي غدة، ص ب.

وسندي يتصل بهذا الثبت المبارك عن طرق كثيرة منها عن شيخنا العلامة أحمد معبد عبد الكريم عن تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي –رحمه الله– عنه، وأوريه بسند عال عن تلميذه الشيخ محمد أمين سراج التركي– رحمه الله– عن الكوثري، ومن طرق كثيرة عن الشيخ المسند ياسين الفاداني المكي–رحمه الله– عن الكوثري –رحمه الله–

[11] لقد كتب الشيخ الكوثري مقالا بعنوان: "فقيد الإسلام العالم الرباني الشيخ يوسف الدجوي"، ترجم فيه للشيخ وذكر جملة من مناقبه. انظر: خيري أحمد، **مقالات الكوثري**، ص 370 وما بعدها.

عليه في مجالس متعددة آخرها في اليوم الثاني والعشرين من صفر سنة 1361هـ، وأجازه به وبجميع مروياته إجازة عامة. كما سمع محدث الشام بدر الدين الحسني ولم يجزه. وأخذ عن الشيخ حسن بن عبد الله القسطموني وأجازه بمروياته، وغير هؤلاء.

هذه الكثرة في الشيوخ والإجازات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الشيخ جار على سنن المحدثين في العناية برواية الحديث بالأسانيد المتصلة إلى النبي– صلى الله عليه وسلم –

مؤلفاته وتعليقاته ومقدماته ومقالاته في الحديث وعلومه[12]:

ومن بالغ اهتمامه بالحديث وعلومه أنه صنف فيه كتبا كثيرة، بعضها مؤلفات مستقلة، وبعضها تعليقات وحواش على كتب قام على نشرها وطبعها، وبعضها مقدمات لكتب نشرت تحت توجيهه، وبعضها مقالات نشرت في الصحف والمجلات تناول فيها قضايا حديثية مختلفة.

فأما المؤلفات فمنها:

– إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي. (مخطوط)

– نقد كتاب الضعفاء للعقيلي. (مخطوط)

– التعقيب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث، تعقب فيه الإمام ابن تيمية فيما نفاه في كتابه" منهاج السنة النبوية" من ورود أحاديث في بعض المواضع. (مخطوط)

– التحرير الوجيز فما يبتغيه المستجيز، ذكر فيه شيوخه ومروياته. (مطبوع)

– تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب. (مطبوع)

– أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك. (مطبوع)

– فصل المقال في تمحيص أحدوثة الأوعال، يتضمن الكلام على الحديث القائل بأن حملة العرش أوعال. (مخطوط)

[12] انظر: خيري أحمد، **مقالات الكوثري**، ص450-459.

- نظرة عابرة فيمن ينكر نزول عيسى عليه السلام. (مطبوع)

- النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة. (مطبوع)

أما المقدمات والتعليقات على الكتب الحديثية التي اعتنى بطبعها ونشرها فمنها:

- مقدمته الحافلة على نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، والتي أفردها فيما بعد الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وعلق عليها تعليقات نافعة وسماها "فقه أهل العراق وحديثهم".

- تعليقه على رسالة الإمام أبي داود في وصف سننه.

- تعليقاته على ذيول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي.

- تعليقاته على شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي المسماة بـ: "التعليقات المهمة على شروط الأئمة".

- تقديمه وتعليقه على اختلاف الموطآت للدراقطني.

- تقديمه وتعليقه على كشف المغطى من فضل الموطأ لابن عساكر.

- تقديمه وتعليقه على خصائص مسند أحمد لأبي موسى المديني.

- تقديمه وتعليقه على المصعد الأحمد لابن الجزري.

- منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي للحافظ ابن قطلوبغا.

إضافة إلى بعض ما قدم له وكتب فيه كلمة مما نشره أو ألفه غيره، فمن ذلك:

- الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد لعبد الواسع اليماني.

- طبقات ابن سعد من الطبعة المصرية.

- فتح الملهم في شرح صحيح مسلم للعلامة شبير أحمد العثماني.

- ترتيب مسند الشافعي للحافظ محمد عابد السندي.

- فهارس البخاري للشيخ رضوان محمد رضوان.

- انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب لحسام الدين القدسي.

وقد جمعت هذه المقدمات في كتاب مستقل مطبوع في جزأين.

إضافة إلى العديد من المقالات التي نشرها في الصحف والمجلات مما يخدم علم الحديث التي أربت على العشرين مقالة في قضايا حديثية مختلفة، وقد جمعت مقالاته في كتاب مستقل، وهو مطبوع.

وهذا الرصيد الكبير المتنوع يدل دلالة بينة على أن الشيخ محمد زاهد الكوثري محدث مستكمل الأدوات جامع بين الرواية والدراية، كما نلحظ فيه المنزع الاجتهادي في الرد والنقد والتعقيب على كبار الحفاظ والمحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين، وبعض المعاصرين، وليس بالضرورة أن يكون مصيبا في كل ما ذهب إليه ورآه، ولكن حسب المجتهد بذل الوسع، وتحري الحق، والبعد عن التعصب والهوى. ولذا كان من الضروري تناول هذا التراث الضخم للكوثري في دراسات أكاديمية تخصصية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه تستوعب كل آرائه واجتهاداته الحديثية بالدراسة والتحليل والتقويم.

المطلب الثالث: نماذج لأحاديث العقيدة في صحيح البخاري التي نقدها الكوثري.

كان الكوثري من أكثر المحدثين المعاصرين نقدا لأحاديث الصحيحين، وذلك في رسائله وتعليقاته على بعض كتب السنة وغيرها، ولا سلف له في تضعيف أكثرها، وهذه جملة مما أحصاه الشيخ الألباني لما انتقده الكوثري[13]:

1- حديث "خلق الله التربة " ... رواه مسلم. (التعليق على الأسماء والصفات: ص 26، 383).

2- حديث مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء. متفق عليه. (منه ص 189).

[13] ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، مقدمة الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، ط 9، 1988م، ص38-39.

3- حديث الرؤية يوم القيامة، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان. (ص 292 منه).

4- حديث: "تكون الأرض يوم القيامة خبزة" ... أخرجه الشيخان. (ص 320 منه).

5- حديث ضحكه ﷺ تصديقًا لليهودي ... أخرجه الشيخان. (ص 336).

6- حديث الحشر والساق. أخرجه الشيخان. (ص 344).

7- حديث قوله ﷺللجارية" :أين الله؟". رواه مسلم. (ص 421).

8- حديث أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلقة واحدة. رواه مسلم. (الإشفاق على أحكام الطلاق، ص 52 – 56، طبعة حمص).

9- حديث علي- رضي الله عنه- في أمر النبي ﷺ إياه بهدم القبور المشرفة. رواه مسلم. (مقالات الكوثري، ص 159).

10- حديث جابر: "نهى النبي ﷺ عن تجصيص القبور". رواه مسلم. (مقالات الكوثري، ص 159).

11- حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان. (تأنيب الخطيب، ص83).

12- حديث وائل بن حجر في رفع اليدين أيضًا. رواه مسلم. (ص 83 منه).

13- حديث أنس في رضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جارية ... رواه الشيخان. (ص 23 منه).

14- حديث ابن عباس أن رسول اللهﷺ قضى بيمين وشاهد ... رواه مسلم. (ص 185 منه).

ونظرا لكثرة ما انتقده الكوثري من أحاديث البخاري سنكتفي بثلاثة أمثلة في العقائد ومثلها في الفقه، مع بيان وجه نظره في ذلك، ومناقشته فيما ذهب له:

نماذج من أحاديث العقائد التي انتقدها الكوثري في صحيح البخاري.

نقد الكوثري عدة أحاديث في صحيح البخاري في جوانب عقدية مختلفة، نذكر منها ثلاثة أمثلة، وهي:

1/ أحاديث اليد والأصابع والقبضة:

قد ورد في القرآن، وثبت في السنة، وصف الرب – عز وجل – باليدين، وجاء في السنة الوصف بالإصبع والقبضة، وهو ما آمن به أهل السنة والجماعة، وذهبوا إلى وجوب اعتقاده، لكن الكوثري لا يذهب إلى ذلك –تبعاً لمذهبه العقدي وهو ما تقرره الماتريدية–، بل يرى وصف الرب بذلك تشبيهاً وتجسيماً، يقول معلقاً على حديث القبض: "قال البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾[14] أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله يقول: يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض"[15]. هذا هو أصل الحديث، وهو مروي بأسانيد كثيرة جداً، وهو الموافق لكتاب الله سبحانه، واليمين: القدرة، وحاشا أن يكون قبض الله من قبيل احتواء الأنامل على شيء، وما زاد على ذلك في الروايات من أنه يأخذ السماوات بيده اليمنى ويأخذ الأرض بشماله –وحاشا أن يكون له شمال وكلتا يديه يمين– فمن تصرفات الرواة أثناء النقل بالمعنى، كما لا يخفى على أهل هذه الصنعة المستحضرين لأحاديث الباب ومبلغ اضطرابها سنداً ومتناً"[16].

فالكوثري يرى أن الأحاديث الواردة في أنه يأخذ السماوات بيده اليمنى ويأخذ الأرض بشماله لا تصح، لأن:

أولا: رواة الأحاديث تصرفوا فيها، فنقلوه بالمعنى، فبدلوا المعنى.

ثانيا: أنها مضطربة سندا ومتنا.

ثالثا: أن الحديث الذي صح في هذا الباب هو حديث أبي هريرة في البخاري، وليس فيه إلا ذكر القبض باليمين، وليس باليدين.

والجواب: إن الحديث المذكور هو ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض"[17]. وهو حديث صحيح، رواه الأئمة في دواوينهم لاسيما الشيخين،

---

[14] الزمر: 67.

[15] البخاري، **الصحيح**، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1311 هـ، 126/6، 108/8، 116/9.

[16] السبكي تقي الدين، **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مكتبة زهران، الحاشية ص 55.

[17] البخاري، **الصحيح**، 126/6. مسلم، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، 1955م، 4/ 148. أبو داود، **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، 234/4. ابن ماجه، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، 68/1. الدارمي، **المسند**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، 2000م، 1844/3. أحمد بن حنبل، **المسند**، 231/4.

وهو حديث مجمل وقد ورد مفصلا في روايات أخرى. منها ما ورد في صحيح مسلم. ولكنه لم يسلم هو الآخر من طعن الكوثري ورده، فقال:

"وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث القبض باليمين والشمال فلم يخرجه البخاري لاضطراب عبد العزيز بن سلمة في سنده، لأنه يرويه مرة عن أبيه عن ابن مقسم عن ابن عمر كما وقع في رواية سعيد بن منصور، وأخرى عن أبيه عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن عمرو بن العاص كما في رواية يحيى بن كثير فدلت تلك الأسانيد المختلفة على أن عبد العزيز لم يضبط السند كما يجب، وحال المتن توازي حال السند"[18].

وقال الكوثري أيضاً: "على أن ما يقع في المنبر أمام الجمهور تتوفر فيه الدواعي إلى روايته فكيف ينفرد برواية مثله راو واحد)، يقصد ابن عمر.

فالكوثري يطعن في رواية مسلم، وليس له سلف في ذلك.

وأما قوله: (وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث القبض باليمين والشمال، فلم يخرجه البخاري لاضطراب عبد العزيز بن سلمة في سنده ..) فالجواب:

يوحي هذا الكلام، أن ذكر (القبض باليمين والشمال)، ليس له طريق إلا عبد العزيز بن سلمة، وهذا غير صحيح، فقد رواه مسلم من غير طريق عبد العزيز بن سلمة من حديث عبد الله بن عمر، فرواه عن ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن عمر بن حمزة عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر، وفيه "ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول أنا الملك أين الجبارون، أين المتكبرون، ثم يطوي الأرضين بشماله"[19].

وهذا الحديث يشهد له حديث عبد الله بن عمر الذي رواه مسلم في صحيحه أيضا بسنده إلى عبيد الله بن مقسم "أنه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يحكي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يأخذ الله عز وجل سماواته وأرضيه بيديه فيقول أنا الله، ويقبض أصابعه ويبسطها أنا الملك، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه حتى إني لأقول أساقط هو برسول الله صلى الله عليه وسلم"[20].

---

[18] السبكي تقي الدين، **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، حاشية ص58.

[19] مسلم، **الصحيح**، 2148/4. أبو داود، **السنن**، 234/4، من الطريق نفسها بلفظ (بيده الأخرى).

[20] مسلم، **الصحيح**، 2148/4. ابن حبان، **الصحيح**، تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، لبنان، ط 1، 2012م، 439/5.

فالطعن في الحديث السابق طعن في هذا الحديث أيضا بلا سلف، ولا حجة ظاهرة.

فأما زعمه اضطراب عبد العزيز في سنده، لأنه يرويه مرة عن أبيه عن ابن مقسم، وأخرى عن أبيه عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فلا يضر في قبول الحديث، فقد رواه مسلم عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم (سلمة بن دينار) عن عبد الله بن مقسم، وليس فيه عبد العزيز بن سلمة.

وأما الزعم بأن البخاري لم يخرجه لاضطراب ... الخ، فالبخاري –كما هو معلوم – لم يلتزم أن يخرج كل حديث صحيح، وإنما التزم ألا يخرج إلا الصحيح.

والقول بأن ما في هذه الأحاديث من الرواية بالمعني مجرد ادعاء ليس له ما يسنده، وردّ الأحاديث بمجرد هذا الادعاء لا قيمة له.

ثانيا: حديث الساق.

رد الكوثري الحديث المتفق عليه (يكشف ربنا عن ساقه) فيقول:

"وقال الحافظ ابن حجر: "ووقع في هذا الموضع (يكشف ربنا عن ساقه) وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال: في قوله عن ساقه نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة بن زيد بن أسلم بلفظ (يكشف عن ساق) قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة"[21]. اهـ" ثم قال الكوثري: "وقد أخذ ابن شاقلا على البخاري إخراجه حديث الساق في صحيحة لأنه من رواية ابن أبي هلال ويراه ليس من شرطه لضعفه، وقال ابن حزم أيضاً: ابن أبي هلال ليس بالقوي[22]، قد ذكره بالتخليط يحي وأحمد بن حنبل"[23].

هو هنا يقرر أن رواية البخاري بهذا اللفظ ضعيفة، وذلك:

أن بعض الأئمة ضعفها كابن حجر، والإسماعيلي، وابن حزم.

---

[21] ابن حجر، **فتح الباري**، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط 1، 1380-1390هـ، 664/8.

[22] ابن حزم، **المحلى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، لبنان، دار الكتب العلمية، لبنان، 1988م، 35/2.

[23] بن الجوزي، **دفع شبهة التشبيه**، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، 1418م، حاشية ص 17.

لأن فيها سعيد بن أبي هلال وقد ضعفه ابن شاقلا وابن حزم وكذا ابن معين وابن حنبل.

فالحديث عنده شاذ لورود لفظ (ساقه) في رواية ابن أبي هلال. بينما روي بلفظ (ساق)، وأيضاً لأن الرواية الأخيرة أقرب للقرآن.

والكوثري حيث طعن في هذا الحديث الذي رواه البخاري وغيره، إنما فعل ذلك لأجل تعطيله صفات الله ...

أما تضعيف ابن حجر، وابن حزم لها، فليس بصحيح، فابن حجر لم يتكلم على الحديث عند شرحه[24].

وأما كلام ابن حزم في الحديث، إنما هو في الكلام على ابن أبي هلال، وهو كلام لا مستند له عليه، إذ هو صدوق، أخرج له الشيخان، وقد وثقوه[25].

الثالث: أحاديث المعراج.

يرى الكوثري ضعف حديث المعراج بسبب اضطراب شريك بن عبد الله فيه، بل يرى هذا الاضطراب سببه الوهم[26]، بل لا يفهم من ذلك إلا غشيان المكان فيقول: "لم يكن إسراء النبي ليغشى مكان الله –سبحانه عن المكان– بل أسري به ليريه من آياته الكبرى كما نص على ذلك القرآن[27].

وهذا خلط بين الإسراء الذي نص الله عليه بالآيات الكبرى وبين المعراج الذي أراه أعظم الآيات، وأي آية أعظم من أن يعرج به إلى الرب عز وجل؟

فزعمه أن حديث المعراج مضطرب، بسبب الوهم الحاصل عند شريك، فهو كلام غريب، لا يليق بأهل العلم، إذ إنه يفيد أن قصة العروج بالنبي لم ينقلها إلا شريك! ولذا فالعروج لا يثبت؟ وهذا ليس بصحيح.

ولو سلم اضطراب شريك بن عبد الله في روايته وزيادته فالحجة الدلالة من القصة المتواترة لا من رواية شريك بن عبد الله، فأجمع المسلمون على أنه عرج به إلى ربه، وإنما اختلفوا هل رأى ربه بعينه أم بقلبه ولذا لا يضر تشغيب الشيخ الكوثري على هذا الحديث[28].

---

[24] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، 419/13- 494.

[25] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط 1، 1986م، ص242.

[26] السبكي تقي الدين، **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، حاشية ص144.

[27] السبكي تقي الدين، **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، حاشية ص43.

[28] على الفهيد، **زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية** (دكتوراه، جامعة ام القرى،1423م)، ص435 وما بعدها.

المطلب الرابع: نماذج لأحاديث الفقه في صحيح البخاري التي نقدها الكوثري.

لم يقتصر الكوثري على نقد أحاديث الصفات، بل ناقش أيضًا بعض الأحاديث الفقهية في صحيح البخاري وردّها أو اعترض على الاستدلال بها، خاصة إذا رآها مخالفة لمذهبه الحنفي أو لأصوله. من أمثلة ذلك:

المثال الأول:

إعلالُه لما اتُّفِق عليه مِن حديث ابن عبَّاس وابن عمروٍ رضي الله عنهم: أنَّ رجلًا جاءَ إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم يومَ مِنى، فقال: حَلقتُ قبل أن أذبح، فقال: "اِذبحْ ولا حَرج"، وجاء آخرُ فقال :ذَبحتُ قبل أن أرمي، فقال: "اِرمِ ولا حَرج ... " الحديث [29].

رد الكوثريُّ انتصارا لمذهبه هذا الحديث بكلامٍ متهافت يقول فيه: "إنَّ هؤلاء السَّائلين مجاهيل في هذه الرِّوايات"[30].

فلم تُسعِف الغُماريَّ نفسُه أن يتجاوز عنه هذه الهناتِ! حتَّى استشاطَ عليه حَنقًا في ردِّه عليه قائلًا: "هذا أقسى ما يكون في الوقاحةِ والإجرام! .. فهذا –كما تَراه– خَرقٌ لإجماعِ العقلاءِ والمسلمين في آنٍ واحدٍ، فإنَّ العقلَ بالضَّرورةِ يقضي أنَّه لا دخلَ لإبهامِ السَّائلين والجهلِ بهم في الرِّواية، لأنَّهم ليسوا بنَقَلة، إنَّما ذُكِروا في الخبرِ سائلين، فلو ذَكَر النَّبي صلى الله عليه وسلم ذلك الحكم ابتداءً مِن غير ذكرِ سؤالِ سائلٍ، لَما كان لذكرِهم أيُّ تأثيرٍ في الحديث، لا في المتنِ، ولا في الإسناد"[31].

فهذا حديث في الصَّحيح ضعفه الكوثريِّ، ولم يسلك في ذلك مسلكًا علميًّا صحيحًا، ولا سبقه إلى تعليله أحدٌ مِن الأئمة النقاد المعتبرين. وما ردّه إلا لأنه يخالف مذهبه الفقهي، إذ الحنفية يرون أن الترتيب واجب بين الرمي والذبح والحلق، أما الترتيب بينها وبين الطواف، فسنة[32].

---

[29] البخاري، **الصحيح**، 28/1. مسلم، **الصحيح**، 948/2.

[30] الكوثري، **النُّكت الطَّريفة للكوثري في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2000م، ص56-57.

[31] الغماري، **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**، دار الصميعي للنشر، السعودية، ط 1، 1996م، ص125.

[32] ينظر: الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، مصر، ط 1، 1327-1328هـ، 158/2. السرخسي، **المبسوط**، صححه جماعة من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة، مصر، 41/4-42

المثال الثاني: حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه. الذي أخرجه الشيخان. يقول الكوثري فيه: "لم يسلم سند من أسانيد الرفع عند الركوع من علة، بل لم يصح حديث في الرفع غير حديث ابن عمر"[33].

وقد بين العلامة المعلِّمي خطأه في ذلك وبعده عن الصواب فقال: "وقول الأستاذ: لم يسلم سند للرفع من علة، ولم يصح فيه إلا حديث ابن عمر، فمجازفة، قال البخاري: «لا أسانيد أصح من أسانيد الرفع» وحديث ابن عمر قطعي الثبوت عنه، وصح معه عدة أحاديث منها في (الصحيحين) حديث مالك بن الحويرث، وفي (صحيح مسلم) حديث وائل بن حجر، وأشار البخاري في (الصحيح) إلى حديث أبي حميد الساعدي في عشرة من الصحابة، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان وصححا حديث علي في ذلك"[34]. وسببه رده لهذه الأحاديث الصحيحية، هو مخالفتها للمذهب الحنفي، الذي يرى عدم مشروعية الرفع إلا في تكبيرة الإحرام.

المثال الثالث: حديث الرضخ، وهو أن يهودياً رضخ رأس جارية فقتله النبي علم بإقرارها برأسها[35].

فقد رده بقوله: "وحديث الرضخ فمروي عن أنس بطريق هشام بن زيد وأبي قلابة عنعنة، وفيه القتل بقول المقتول من غير بينة، وهذا غير معروف في الشرع. وفي رواية قتادة، عن أنس إقرار القاتل، لكن عنعنة قتادة متكلم فيها. وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه، كانفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة، وبحكاية معاقبة العرنيين تلك العقوبة للحجاج...".

وعلة رده لهذا الحديث هو عدم أخذ الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله به خلافاً لباقي الأئمة، وذلك لانتفاء شروط المماثلة بين رضخ القاتل ورضخ من سيحده، وكذا لعدم وجود شهود إلا قول المقتولة[36].

---

[33] محمد زاهد الكوثري، **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، المكتبة الأزهرية للتراث، 1998م، ص135.

[34] المعلمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المكتب الإسلامي، ط 2، 1986م، 777/2.

[35] البخاري، **الصحيح**، 121/3، 4/4، 51/7، 4/9-7.

[36] محمد زاهد الكوثري، **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، ص129.

وقد رد العلامة المعلمي على الكوثري ماتمسك به من إعلال للحديث لم يسبق إليه مبينا وهاء قوله نافيا تدليس قتادة في هذا الحديث وكذا تدليس هشام بن زيد، وأبي قلابة مبينا صحة الحديث، وأنه لا مطعن فيه لا سندا ولا متنا[37].

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

- مما سبق يتبين خطورة رد أحاديث الصحيحين، وضعف المبررات التي يقدمها أصحاب هذه الدعاوى، وأن الدافع لها في الغالب هو المذهب العقدي والفقهي، نتيجة التعصب.

- جل الأحاديث التي انتقدها المعاصرون ليس لهم سلف في نقدهم لها.

- توسع الشيخ الكوثري في رد الأحاديث الصحيحة المخالفة لمذهبه العقدي والفقهي، وتمحل العلل لها.

وفي الأخير نوصي بتتبع كل الأحاديث التي نقدها الشيخ الكوثري في الصحيحين، والإجابة عنها إجابة موسعة، كي لا تكون ذريعة لغيره ممن لم ترسخ قدمه في علم الحديث.

كما نوصي بتتبع هذه الظاهرة عند جميع المحدثين المعاصرين، في أعمال علمية موسوعية.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما.

قائمة المصادر والمراجع:

البخاري محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)

1- **الصحيح**، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1311هـ.

ابن أبي العز الحنفي علي بن علي (ت 792هـ)

2- **شرح العقيدة الطحاوية**، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، مقدمة الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، ط 9، 1988م.

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ)

[37] المعلمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ص851-852.

3-**دفع شبهة التشبيه**، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، 1418م.

ابن حبان محمد بن حبان (ت 354هـ)

4-**الصحيح**، تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، لبنان، ط 1، 2012م.

ابن حجر أحمد بن علي (ت 852هـ)

5- **تقريب التهذيب**، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط 1، 1986م.

6- **فتح الباري**، قام بإخراجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، ط 1، 1380-1390هـ.

ابن حزم علي بن أحمد (ت 456هـ)

7-**المحلى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، لبنان، دار الكتب العلمية، لبنان، 1988م.

ابن ماجه محمد بن يزيد (ت 273هـ)

8-**السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

أبو داود سليمان بن الأشعث (ت 275هـ)

9- **السنن**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان،

أحمد بن حنبل (ت 241هـ)

10- **المسند**، تخريج أحمد شاكر، دار الحديث، مصر، ط 1، 1995م.

جيدل عمار

11- **شيخ علماء الإسلام محمد زاهد الكوثري عصره وآراؤه -دراسة تحليلية لمؤلفاته وآرائه الإصلاحية-** (دكتوراه، جامعة الجزائر).

خيري أحمد

12- **مقالات الكوثري**، المكتبة الأزهرية للتراث.

الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن (ت 255هـ)

13- **المسند**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، 2000م.

زريوح محمد

14- **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط1، 2020م.

السبكي تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت 756هـ)

15- **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، مكتبة زهران، تحقيق محمد زاهد الكوثري.

السرخسي محمد بن أحمد (ت 483هـ)

16- **المبسوط**، صححه جماعة من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة، مصر.

عبده محمد (ت 1323هـ)

17- **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية**، دار المنار، ط7، ،1368هـ.

على الفهيد

18- **زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية** (دكتوراه، جامعة ام القرى،1423م).

الغماري أحمد بن الصديق (ت 1380هـ)

19- **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**، دار الصميعي للنشر، السعودية، ط 1، 1996م.

الكاساني أبو بكر بن مسعود (ت 587هـ)

20- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، مصر، ط 1، 1327-1328هـ.

الكوثري محمد زاهد (ت 1371هـ)

21- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، المكتبة الأزهرية للتراث، 1998م.

22- **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، اعتناء أبو غدة عبد الفتاح، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، 1413 هـ - 1993م.

23- **النُّكت الطَّريفة للكوثري في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2000م.

محمد رشيد رضا (ت 1354هـ)

24- **تفسير المنار**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)

25- **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، 1955م.

المعلمي عبد الرحمن بن يحيى (ت 1386هـ)

26- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المكتب الإسلامي، ط 2، 1986م.